مبادرة إنشاء «مقبولية» للعربية المعاصرة

أ. د. فالح شبيب العجمي

مقـــدمـــة

يمكننا دون مبالغة القول: «إن مصير الشعوب قد أصبح رهناً بمصير لغتها القومية، وقدرة هذه اللغة على الصمود في بيئة لغوية عالمية زاخرة بالتحديات، وعلى أن تتواءم مع تواصل إنساني غاية في الاتساع والتنوع؛ تواصل ما بعد التخاطب والتراسل والتهاتف، تواصل ما فوق اللغة، وقد اندمجت مع أنساق التعبير الرمزية الأخرى من أشكال وأصوات». (١)

فاللغات أنساق رمزية تقدم وسائل مناسبة لتحقيق كل الوظائف الاتصالية اللازمة في مجتمع معين. أحد الأسباب، أو أحد التفسيرات لكون اللغات مختلفة، هو أن المجتمعات المستخدمة تلك اللغات تختلف فيما يخص طرق استخدامها لغاتها والوظائف الاتصالية، التي تقوم بها لغة كل مجتمع بشكل مختلف عما تقوم به الأخرى. (٢) وفيما يخص العربية مرت – كما هو معلوم – بمراحل متعددة في عصورها المختلفة؛ في بعضها صعدت إلى مصاف اللغات العالمية، وفي مراحل الانهيار الحضاري تدنى مستواها تبعاً لذلك. وما يهدد اللغة العربية الفصحى اليوم في المجتمعات العربية ذو انعكاسات خطيرة على تلك المجتمعات. ويأتي في مقدمتها الخطر المحدق بالهوية الثقافية العربية لتلك الشعوب. (٣)

ويتحدد مصطلح «المقبولية» في إطار المفهوم التوليدي للغة الأم والمتحدث المثالي؛ (٤) إذ يكون مستخدم اللغة هو الذي يحدد من خلال «الحدس اللغوي»، ما الذي يستخدمه من عناصر اللغة، كيف يستخدمه، ويوازن بين خيارات المكونات المتاحة، عندما يلجأ إلى الإنتاج اللغوي. وبصورة معكوسة يقوم بذلك أيضاً عندما يتلقى نصاً باللغة التي يشترك مع منتجها في حدود معقولة لمدى «المقبولية» المتاحة في كل سياق.

وهنا بالطبع لا نتحدث عن المقبولية الهامشية (marginal acceptability)، التي يحددها الأفراد لأنفسهم في استخداماتهم الشخصية ضمن دوائرهم الضيقة؛ بل عن المقبولية الاجتماعية (social acceptability)، التي يحدد إطارها المجتمع ضمن ما يتوافق عليه أفراده في المجمل، وعلى نطاق عريض من السياقات المتعددة، التي تتقاطع مع شؤون الحياة المختلفة، والمعارف أو العلوم، التي يشتغل بها المجتمع من خلال لغته المشتركة.

الوضع اللغوي العربي

الواقع الذي تعيشه العربية المعاصرة متعدد الجوانب، لكنه – بصورة عامة – يتميز بالضعف الشديد على جميع مستويات الاستخدام (العادي اليومي – الإعلامي الكتابي – العلمي المتخصص). فمن جهة توصف اللغة بالعجز عن التعبير في الأمور العلمية على وجه الخصوص، ومكونات التقنية والعصر الحديث (من أدوات وأفعال تخص هذه المجالات المستحدثة)؛ ومن جهة أخرى يوصف العرب بعدم الحفاظ على لغتهم، أو عدم التمكن منها، وربما تصل الاتهامات إلى التفريط بها والتنازل عنها إلى الدارجة المحكية أو اللغات الأجنبية. فأي تلك الحالات هي الأقرب للواقع؟

فالعربية المعاصرة تعاني دون شك من وضع المجتمعات التي تتحدثها في السلّم الحضاري؛ فكون العرب لا ينتمون إلى الثقافة المهيمنة في العصر الحديث، يجعل ثقافتهم – ولغتهم تبعاً لذلك – تصبح مهددة بالانكماش، والضعف في كثير من حالاتها، لمصلحة لغات العلم والشعوب المتحضرة. فاللغة كائن اجتماعي، يخضع للتطور بكل الاتجاهات الإيجابية والسلبية، التي يعيش في بيئته ضمن عواملها، مثلما هي قوانين التحولات لدى كل الكائنات البيولوجية من أجل التكيف مع المتغيرات. وفي حالة العربية، فإن وضعها الراهن يضعف رصيدها من الشمولية فيما يسمى في دراسات تحليل الخطاب «رؤية العالم»،(٥) الذي يتكون من مجموع العلاقات بين

عناصر اللغة. فالتجربة التاريخية التي عاشتها العربية تعكس اهتماماً كبيراً بالروحانيات والقضايا المجردة على حساب الأمور المحسوسة والتقنية وأدوات الحياة المباشرة. كما كان التأثير كبيراً لشيوع الازدواجية اللغوية في المجتمعات العربية الحديثة، وتزايد حالات الفقر والجهل، بالإضافة إلى طغيان ظروف التخلف الاقتصادي والسياسي والعلمي، مما يؤدي إلى عدم إيمان الفرد بقيمة اللغة في منظومة التقدم الحضاري؛(٦) ما يدفع إلى التأثير في مستويات التعبير العلمية والحياتية اليومية.

واللغة في الواقع لا تستأذننا، كما لن يستأذننا مستخدموها، لكن ما نستطيعه هو تقصي أبعاد ذلك الموضوع، ومحاولة المساعدة في توجيهه.(٧) كما أنه في الوضع العربي ما زالت الحاجة ملحة إلى وجود مصطلحات علمية دقيقة؛ فالموجود في الاستخدام، بعضه تجاوزه الزمن، وبعضه الآخر أصبح ممجوجاً يرفضه الذوق العام، ونوع ثالث لا يتماشى مع التقنيات المعاصرة.(٨)

وفي الجانب الآخر هناك إحصاءات رسمية يلجأ إليها بعض المتفائلين، من كون العربية على سبيل المثال لغة رسمية للدول العربية، التي تصل نسبتها في هيئة الأمم المتحدة ١٢٪ من مجموع الدول الأعضاء. كما اعتُرف بها لغة رسمية في المنظمات التابعة للأمم المتحدة بوصفها اللغة السادسة في الأهمية عالمياً. لكننا يجب ألا نبالغ في تقدير تلك الأرقام، لنضعها في غير واقعها الفعلي، الذي يعرفه المهتمون من وجود الفرق بين اللغة الرسمية ولغة الاستخدام الفعلية. ومثل ذلك يحدث في بعض الدراسات، التي تشير إلى موقع العربية بالنسبة إلى عدد المتحدثين بها بوصفها اللغة الأم؛ إذ تنقل بعضها عن موسوعة كيمبرج على سبيل المثال معلومات ليست دقيقة، بوضع العربية في المركز الخامس (١٥٠ مليون متحدث)، وعند تقدير عدد المتحدثين بها بوصفها لغة رسمية في المركز السابع (١٧٠ مليون متحدث).(٩)

وهذا الوضع يؤدي – بطبيعة الحال – إلى صعوبة تقنين الأمور في العربية المعاصرة فيما يخص المعجم والعبارات، خلافاً لما يقوم به المشرعون في كثير من اللغات الحديثة، وعلى وجه الخصوص اللغات الأوربية. ومع ذلك، فهناك تفاوت في مستويات اللغة المختلفة، فيما يخص الحفاظ على السمات القديمة، وصعوبة التحرر من قيود القواعد فيها.(١٠)

أساس المشكلة الجوهرية

جوهر مشكلة العربية المعاصرة يكمن في كونها ليست أكثر من حلقة من حلقات العربية التراثية في نظر القائمين عليها، وفي أذهان المخططين للتعليم، والمهتمين بمؤسسات الفكر والثقافة. ونتيجة لعدم الاعتراف بها بوصفها لغة قائمة على احتياجات أصحابها في زمننا الحاضر، فإنها غالباً ما تصبح حبيسة أساليب قديمة كان يستخدمها العرب في أزمان مضت. وهذا بالطبع يكبّل اللغة، ويمنعها من التطور والتلاقي مع اللغات الحديثة، كما يحد من قدرتها على اكتساب صفات إضافية بحجة أنها لا تتلاءم مع البنى القديمة للعربية.

ويرى حسام الخطيب أن جوهر مشكلات اللغة العربية ليس في الجانب التعليمي الإتقاني، وبوجه خاص جانب التمكن النحوي الصرفي، بل في ظواهر لم يولها الدارسون العرب العناية اللازمة. ومن تلك الظواهر:

١ – عدم تماهي اللغة في استعمالها مع الواقع المعبّر عنه
٢ – قلق المستخدمين في عبارات اللغة ومصطلحاتها
٣ – استمرار الاعتماد على التيار السماعي وفقدان مصداقية اللغة المكتوبة
٤ – استخدام التأكيد والمترادفات بشكل يثقل العبارة أفقياً
٥ – ضعف التفاهم في الحوار.(١١)

كما انتفت مراعاة العرف اللغوي المقتصر على بيئة خاصة في زمن خاص، مع الأخذ في الاعتبار تطور اللغة، بما يتوافق مع ممارسات المستخدم واحتياجاته.(١٢) وينبع ذلك الخلل من عدم النظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية يصدق عليها ما يصدق على غيرها من أنواع السلوك الاجتماعي الأخرى. وما لم يكن هناك تحديد واضح للسلطة، التي تقرر القواعد والأسس والاستعمالات والكلمات، وهي في كل الأحوال أفراد المجتمع اللغوي، فإن عبئاً طائلاً يحيط باللغة وظروف حياتها.

اللغة معرضة للتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة. ويحدث ذلك التغير في مرحلتين متباينتين: الأولى هي مرحلة التغير نفسه، أو ما يُطلق عليه «الابتداع والتجديد»، ويحدث هذا في الكلام الفعلي، وقد يقوم به فرد من الأفراد بإدخال عناصر جديدة في استعمال اللغة؛ والثانية هي مرحلة «انتشار التعبير» بأن تتداوله الجماعة فيما بينها. فإذا حدث ذلك، أصبح التغير عنصراً من عناصر نظام اللغة، مادام المجتمع اللغوي قد سمح له بالاستخدام العام بين الناطقين بتلك اللغة. فالتغيير يبدأ أولاً فردياً بما يدخله فرد أو أفراد على نظام اللغة من استعمالات جديدة، مما ينظر إليه أولاً على أنه مخالف لما عليه الجماعة، فإذا لقيت هذه المخالفات قبولاً من الجماعة اللغوية، فإنها تأخذ الطابع الاجتماعي العام، وتصبح هي القاعدة، التي يتبعها كل الناطقين باللغة. لذلك انتشرت مقولة مشهورة بين الدارسين الوصفيين، بأن «تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها». وهي عبارة تصف الكيفية، التي يتم بها حدوث التطور في اللغة.(١٣)

لكن قضية العربية المعاصرة في هذا الإطار أنها محكومة دائماً بقواعد صرفية ونحوية، تعود إلى فترات قديمة من استخدام العربية في عصور أخرى؛ وهذا يعني عدم اعتراف الطرفين (الدارس والمستخدم) بكون العربية المعاصرة لغة حية، ولا بمبدأ التطور المستمر في اللغة، الذي هو شرط من شروط الحياة.

فالتحديد الزماني والمكاني للبيئة اللغوية يعود إلى ما حدده جامعو اللغة التراثية من شروط الزمان والمكان للغة المروية المقبولة؛ فحددوا قبائل عربية غير متاخمة للأجانب (تميم وقيس وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين) مع إهمال ما عداهم من القبائل، كما حددوا فترة الاستشهاد بأواخر العصر الأموي (١٣٢هـ)، ووُضعت فترتان لذلك، أولاهما: منتصف القرن الثاني الهجري لأهل الحاضرة، وأخراهما: نهاية القرن الرابع الهجري لأهل البادية.(١٤) وهذا يعني أن مستخدمي العربية المعاصرة عليهم أن يعودوا إلى مدونات القواعد من القرن الثاني الهجري، ليعرفوا إن كان استخدامهم اللغة سائغاً ومناسباً، أم غير ذلك. وقد أدى هذا الأمر إلى إعادة النظر فيما وصفه القدماء بسليقية العرب؛ إذ كيف يكون الوضع قائماً على لغة طبع، ثم تكثير فيها القواعد المحددة، والتصنيف بكون كلام العرب صحيحاً أو خطأ، حسناً أو قبيحاً، كثيراً أو شاذاً ... إلخ تلك الأحكام، التي وضعها المقعّدون، واسترسلوا في تقسيم الكلام العربي وفقاً لقواعدهم.

فقد أنكر إبراهيم أنيس فكرة القداسة، التي خلعها القدماء على السليقة المسؤولة عن اضطراب قواعدهم، وتعدد الوجوه فيها، واختلاف الأقوال في المسألة الواحدة. كما أضاف محمد كامل حسين موقفاً من فهم القدماء للسليقة اللغوية، بكونها من المسلّمات البالية التي عفا عليها الدهر، ولا يجوز الإبقاء عليها، ويرى أن السليقة ليست شيئاً سوى التعوّد، وهي تعني قدرة المتعلم على معرفة الصواب فيما يقرأ ويكتب، دون حاجة إلى التفكير في القواعد الموضوعة لذلك. وهو ما يقترب من مفهوم إبراهيم أنيس من أن هناك نوعاً من المتكلمين باللغة يشعرون بخصائصها أثناء الكلام، ونوعاً آخر منهم لا يكادون يشعرون بتلك الخصائص؛ والفرق بينهما فرق في الكمية، أو درجة الإتقان للغة.(١٥)

أما المشكلات الثانوية المتأتية عن هذه المشكلة الجوهرية، فتتمثل في توسع الدراسات ومناهج التعليم في التقييس والمعيارية، وجعل كثير من كلام العرب وكتاباتهم أخطاء، ما لم تتفق مع كلام سابق للعرب الأوائل في القرون الهجرية الأولى. وهو أمر يقضي على الإبداع في المعجم العربي، وفي بناء الصيغ الصرفية المتجددة، وتطوير البنى التركيبية الضرورية للتعبير عما يحتاجه مستخدمو اللغة في عصرنا الحاضر. كما أصبح تبني التجديد في النظرة الواقعية إلى اللغة العربية المعاصرة بوصفها لغة حية مستقلة من أفكار هدم التراث، والانسياق خلف المؤامرات التغريبية والاستعمارية، وغير ذلك من التهم الجاهزة، التي تجعل المناهج التقليدية هي السائدة في التحكم في مصير اللغة وتعليمها. مثلما أن الباحثين والأساتذة التقليديين هم المرجع في الحكم على اللغة بكامل

فتراتها، مع أنهم – بالطبع – لا يقبلون عناصر التجديد، ولا ظروف التطور، التي مرت بها اللغة العربية في عصورها المختلفة. ولا يخفى على المتابعين، أن مثل هذه الرؤى هو ما أسهم في إبقاء المشكلة قائمة طوال عصور استخدام العربية.

آفاق حل المشكلة

يظهر من عرض المشكلة الجوهرية أن تداخلاتها كثيرة وعمرها طويل جداً، إذ امتد لما يزيد عن اثني عشر قرناً. لذلك فإن إمكانات حلها تتوزع بين جهات عديدة؛ أهمها بالطبع الجهات الرسمية القائمة على شؤون التعليم، والاهتمام باللغة والثقافة والهوية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالارتقاء بالإنسان العربي المعاصر. فتشكيل الهوية والثقافة القومية جزء لا يتجزأ من مكونات الدولة، وربما يسبق في كثير من الحالات أهمية العلم الوطني والأجهزة العسكرية.

أولى مراحل الحل تتمثل في إيجاد الحيوية والمرونة الدائمة في أجهزة اللغة، لأنها هي الوسيلة الأنجع في استمرار الحياة فيها، وقدرتها المستمرة على مواكبة المستجدات، والتفاعل مع متطلبات كل مرحلة من مراحل حياتها الزمنية. كما يرتبط بهذه المرحلة خطوة مهمة جداً؛ إذ لا يحصل دون حدوثها تقدم يذكر في تحقيق شروط الحيوية المذكورة أعلاه. وتتمثل هذه الخطوة في إبعاد القوى التقليدية عن دفة إدارة شؤون اللغة القومية، لأنها لا تفلح إلا في خلق العراقيل في وجه نمو اللغة وجاهزية أبنيتها للتأقلم مع كل ما هو جديد في حياة المجتمع.

فمن شروط تحقيق اللغة مركزاً متقدماً في التفاعل مع العصر، وتناول متطلبات الحياة اليومية، والوفاء بمتطلبات العلم الحديث المعقدة، أن يكون التأليف بها، واستخدامها في التدريس ممكناً في كل الحقول العلمية والعملية، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون أن تكون اللغة قادرة على التعبير عن دقائق الحياة اليومية، وأن يكون التواصل بها ممكناً بين أصحاب الاختصاصات المختلفة؛ وفي حالة العربية المعاصرة ليس الأمر على ما يرام في هذه الشؤون. لذلك فإنه من أجل إخراجها من هذه المشكلة المزمنة، لا بد أن ينشأ عمل جماعي يتكون من شقين: الأول يتعلق بالحاجة إلى غربلة كل الجهود اللغوية التراثية في مؤسسات غير مهترئة، وبروح العصر وميزانيات كبيرة وقوة دفع قومية. والشق الآخر يتطلب الاتجاه الجاد نحو تعريض الأطفال إلى لغة سليمة سهلة العبارة متعددة الموضوعات خلال مرحلة الملكة اللغوية بطريقة جذابة ومكثفة وخالية من الهوى.(١٦)

وبالطبع لا بد من أعمال تأسيسية كثيرة؛ بعضها يتعلق بتوطين العلوم، والاهتمام بفروعها المختلفة، ليس من أجل التوظيف وتشغيل المؤسسات العامة والخاصة فحسب، بل أيضاً من أجل التعمق في العلوم نفسها، وفهم دقائقها المتغيرة في كل حقل علمي. فعندما يُعطى العلماء المتخصصون في العلوم الدقيقة قيمتهم، ويشعرون بأهميتهم للمجتمع والحياة، فإنهم سينتجون في حقولهم العلمية، وتستوطن هذه المعرفة في الثقافة المحلية واللغة الحاضنة لها. وليس هناك طريق آخر لربط اللغة والثقافة المحيطة بها بغير انغماس المجتمع في البيئات العلمية بشتى أصنافها، وتوظيف تلك العلوم في منتجات تكنولوجية مستوطنة تتفاعل بطبعها مع لغة من ينتجها. فإذا أراد العرب أن يطوروا لغتهم بطريقة فاعلة، تستطيع من خلالها مواكبة العصر الجديد المتسارع، فإنه يكون لزاماً عليهم أن يطوروا مفهومهم لوضع المصطلحات العلمية والتقنية الجديدة.(١٧) إذ يلزم أن يقوم بوضعها أصحاب الاختصاص الذين يتفاعلون مع مقابلاتها العينية بصورة دائمة، وهم الذين في النهاية سيستخدمون تلك المصطلحات ويقومون بنشرها.

أما بشأن اللغة اليومية، فإن قضايا الفقر والضعف والتأخر التي تعاني منها العربية المعاصرة عند التعبير عن مكونات الحياة الحديثة، يمكن أن يُتغلب عليها من خلال إتاحة الفرصة للمتخصصين في كل شأن منها، وللأدباء وكبار الكتّاب، من أجل الإسهام في إثراء رصيدها، وتطويع بعض الأبنية التي قد تقف حائلاً دون التمكن من إيجاد القوالب اللازمة لمواكبة الفروق الدقيقة بين بعض مكونات الحياة الحديثة، والقضايا التقنية على وجه الخصوص. ويدعو محمد حسن عبدالعزيز في هذا المجال إلى إعطاء المحدثين حقهم كاملاً، مثلما كان الأمر متاحاً للقدماء؛ إذ

يعترض على مفهوم السليقة عند بعض اللغويين المتشددين، الذين يرفضون ما يصنعه المحدثون بحجة أنهم لا يتكلمون شكلاً لغوياً مختاراً ومتعلّماً كما يرونه. (١٨)

لا بد أيضاً من التركيز على دور اللغة التواصلي، وهو ليس أمراً ثابتاً في كل العصور؛ ففي العربية القديمة على سبيل المثال كان دورها محصوراً في نقل المشاعر مشافهة، وغالباً لا تتعدى هذا الدور إلا في حالات وصفية محدودة لدى الأطباء الشعبيين، أو في حالات قانونية معينة كالتفاوض بين أطراف النزاعات أو الخطبة للزواج، وما أشبه ذلك، وجميعها تتم بطريقة شفاهية.

وفي العربية الوسيطة تعددت الموضوعات، وأضيفت إليها بعض ما عرفه العرب بسبب اختلاطهم بالثقافات الأخرى. ونتيجة لانتشار الكتابة، وجدت بعض حالات التواصل، التي تعتمد على تواصل كتابي، وخاصة مع سعة رقعة المجتمع اللغوي الذي يستخدمها. غير أن طابع العشوائية بقي مسيطراً على حالاتها التواصلية، والشفاهية كانت تحتل أيضاً الحيز الأكبر في الخارطة الفعلية لاستخدامها. وبعد أن أصبحت العربية الحديثة تستخدم في مجالات كثيرة وجديدة، لم تكن موجودة من قبل، كما اتسع مجال استخدامها في الإطارات العلمية؛ صار التواصل بها معتمداً بالدرجة الأولى على الناحية الكتابية. بل ربما ندر استخدامها في غير ذلك المجال، عدا ربما ما يقوم به خطباء المساجد وبعض وسائل الإعلام الشفاهية، التي تستخدم العربية الفصحى لغة للحديث، خلافاً لأغلبها، التي عمدت إلى اللهجات الدارجة في برامجها.

أما العربية المعاصرة، فلم تعد مقصورة في العقدين الأخيرين على المجال الكتابي الورقي؛ بل تعدت ذلك إلى التواصل الالكتروني، الذي سيطر على كثير من استخداماتها. وقد يصل الأمر لدى نسبة تتزايد من جمهورها إلى الاقتصار على هذا النوع من التواصل؛ سواء أكان بأدوات تفاعلية مباشرة تستخدم فيها أجهزة الاتصال وأجهزة الكترونية عبر شبكة الانترنت، أو بأدوات تعتمد على وسائل التخزين الالكتروني المختلفة. وهذه التحولات بطبيعة الحال تجلب معها تغيراً في التعامل مع قضايا اللغة العربية الموروثة، كما تنشأ عنها مشكلات جديدة لم تكن موجودة من قبل. غير أن القضية الرئيسة التي تُعنى بها هذه الورقة هي العراقيل المزمنة، وليست الإشكالات الطارئة نتيجة لتغير الوسائل.

فما تحتاجه العربية المعاصرة في الوقت الحاضر، وبصورة آنية وجذرية، هو أن يهتم بها أهلها بوصفها كياناً لغوياً مستقلاً عمودياً عما قبله، ويسعى إلى الاستقلال أفقياً عما يجاوره أو يتداخل معه من الكيانات اللغوية الأجنبية المعاصرة. من أجل ذلك لا بد أن تكون ممارسة أفراد المجتمعات اللغوية العربية حالياً للتواصل فيما بينهم ممكنة بواسطتها حصرياً، وفي كل المجالات الحياتية والعلمية، بما فيها وسائل التقنية التي غزت حياة الناس مع الابتكارات الأخيرة وتطبيقاتها المتعددة.

كما يلزم أن يُرتقى بها لتؤدي وظيفتها التواصلية بأفضل حال ممكنة، وفي مستويات النصوص المختلفة، التي يمكن أن يُحتاج إليها فيها. لهذا يكون من الضروري أن تتوافر في كل مستوياتها النصية «قيمة تعبيرية» مناسبة للمحتوى الموضوعي الذي يرغب مستخدم اللغة في وصفه، أو تبادل التواصل بشأنه. ففي الأعمال التحصيلية والدراسية يلزم أن تنحو اللغة باتجاه الدقة والضبط، ولكنها أيضاً تحمل طاقة رمزية، لأنها تعبر من خلال مصطلحات وكلمات مفتاحية متفق عليها؛ أما في الأعمال الإبداعية، فهناك الطاقة الجمالية الخالصة، وهناك الخيال المجنح، مثلما يكون المجال متسعاً للانتقاء اللفظي والتصرف بمدلول الألفاظ.(١٩) وفي الوضع اللغوي الحالي للعربية المعاصرة ما زالت الحاجة ملحة للتخلص من المثالب المرتبطة بعدم تحديد القيم التعبيرية المناسبة لكل نوع من المحتويات واستخداماته المختلفة عن غيره، مما يوقع في ضبابية التواصل، وضعف الاقتناع بقوته أو جدواه.

متطلبات المرحلة الحالية

يتطلب الوضع الحالي أولاً، وقبل كل شيء، إدراكاً للحالة التي تعيشها العربية المعاصرة، ويضطر بسببها المستخدمون، أو المخططون في التعليم والإنتاج العلمي إلى اللجوء إلى مستويات محلية، أو إلى لغات أخرى. ومن أجل أن تكون مبادرات الوفاء

بمتطلبات هذه المرحلة مجدية، وقابلة للحياة والتنفيذ أيضاً، لا بد أن تُعنى بما يحقق إصلاح الخلل في الناحيتين المتصلتين بقدرتها على التعبير عن مناحي الحياة المعيشية والعلمية من جهة، وكون مستخدميها أيضاً يملكون الكفاءات والرغبة والتحفيز اللازمة لاستخدامها فعلياً وحصرياً، حينما يلزم ذلك، من جهة أخرى.

وفي إطار تحديد العوامل الضروري إيجادها لتحقيق تلك الشروط، يمكن إيراد الأكثر إلحاحاً منها في هذه المرحلة:

١ – إلغاء القيود التاريخية

كانت تلك القيود القواعدية التفصيلية الكثيرة، التي وضعت في مطلع القرن الثاني الهجري قد اعتمدت على أساس واحد مطلق، أن تعدد اللهجات العربية، واختلاف الناس في استخدامهم اللغة عما كان سائداً في القرن الأول الهجري مردّه إلى كون العرب، مع انتشارهم في أقطار أخرى غير شبه الجزيرة العربية، لم يعودوا قادرين على الاحتفاظ بتلك اللغة المثالية، التي نزل بها القرآن، واستخدمها العرب استخداماً سليقياً – كما يقال – خلال القرن الهجري الأول، وطرفاً من القرن الثاني. لهذا عدّوا كل تلك التطورات، ونشوء اللهجات والمستويات اللغوية المختلفة لدى العرب في أقاليمهم المختلفة نوعاً من الفساد اللغوي (أو اللحن كما أسموه)، الذي يجب التخلص منه، والعودة إلى قواعدهم التي دونوها مرجعاً للعرب في كلامهم. وما لم تتخلص العربية المعاصرة من هذه القيود التاريخية، التي لا يوجد لها سند تاريخي، ولا منطلق لغوي علمي، فلن تتمكن هذه اللغة من الوقوف على قدميها بوصفها لغة رسمية ولغة حياة وعلوم كذلك.

٢ – التجديد وتحديد الاستخدام

من أجل أن تصبح لغة من اللغات هي لغة الحياة والحضارة لمجتمع ما، فإنه لا بد لها من تجديد أبنيتها باستمرار، والعمل على توسيع مجالات التعبير في تلك الأبنية اللغوية بكافة مستوياتها، مثلما هو ضروري أيضاً تحديد الاستخدامات المختلفة للأدوات والعناصر، التي تم تكييفها لما يستجد من حاجات عصرية في الحياة أو مجالات البحث العلمي. فارتقاء أحد المستويات اللغوية، ليكون هو المستوى الرسمي، لا يعني أن بقية المستويات تختفي من الوجود؛ بل يستقر محيطها، ويصبح استعمالها مقصوراً على أغراض الحياة العادية العاجلة. وعندما تستخدم المستويات الأخرى غير الرسمية في الحياة العملية، فإن لغة الحضارة تصبح اصطناعية، فاقدة بذلك صلتها مع الحياة، لأنها صارت أداة أقلية محدودة تعتمد عليها للتعبير عن الأفكار والمدركات البعيدة عن مستوى الشعب. وعلى قدر انتشار تلك اللغة بين طبقات المجتمع، تستطيع أن تحافظ على التحامها مع الواقع، واستعدادها للتكيف والتعبير عن الفعاليات الإنسانية كافة.(٢٠)

٣ – إغناء المعجم وضبط المصطلحات العلمية

أحد المتطلبات الضرورية جداً لأي لغة، كي تستطيع مواكبة مستجدات الحياة، هو أن يصبح معجمها غنياً بما يحتاجه المستخدم من مفردات سهلة ومتوائمة مع خصائص اللغة الصوتية والصرفية والتركيبية، ومتوفرة لمختلف شرائح المجتمع اللغوي. كما تحتاج أيضاً إلى تجهيز المصطلحات السهلة والموحدة والميسر الوصول إليها لكل من يشتغلون في الحقول العلمية التي يستخدم الدارسون والباحثون تلك اللغة فيها.

وما لم تكن تلك المفردات المناسبة والمصطلحات العلمية المضبوطة ميسرة في قنواتها المناسبة لأفراد المجتمع اللغوي المحتاج إليها، فإنها تصبح غير ذات جدوى. فعدم نشر تلك المفردات، أو شيوع المصطلحات للمشتغلين بالعلم، الذي تندرج في إطاره، فإنها تصبح صعبة المنال وعصية على الاستخدام. فكلما كانت معايير السهولة وقابلية الانتشار أكثر، كانت المحاولات أكثر توفيقاً في صناعة القالب، الذي يدخل رصيد اللغة الفعلي. وذلك يقلل الفجوة بين المعجم النظري العربي والمعجم المتداول، من أجل أن تصبح اللغة أكثر دقة في التعبير، وبالتالي أقرب إلى الإفهام وألصق بالناس، ومن أجل أن تعبر عن الفروق بين الدلالات المتقاربة كذلك.(٢١)

٤ – مواكبة التطورات في شؤون الحياة

لا يمكن التغلب على مشكلات العربية المعاصرة الحالية، دون إدامة النظر فيما يجدّ من شؤون الحياة، واستمرار ابتكار ما يلائم تلك التطورات. فقلة الثقة في نفوس الناطقين بها، كانت قد زرعتها حالة النقص الشديد فيما هو جديد وعصري؛ مما جعل أغلب مستخدميها يشكّون في كونها قادرة على الوفاء بحاجات أهلها في ميادين شتى. وربما يكون ما تحتاجه العربية في الوقت الحاضر بالدرجة الأولى هو غربلة الموجود في أرصدتها غير المستخدمة، ووضع خطة للعمل المصطلحي، لتفادي ذلك البطء الشديد والطرائق التقليدية التي تقوم بها بعض المؤسسات، علماً أنه يدخل ساحات المعرفة في العالم ما يربو على ١٨٠٠٠ مصطلح جديد سنوياً؛ أي بمعدل ٥٠ مصطلحاً كل يوم، أما المقابلات العربية التي توضع فلا يتجاوز عددها سنوياً ٢٥٠٠ مصطلح على وجه التقريب؛ لكن القليل من هذا العدد المتواضع أيضاً هو ما يجري تبنيه، وأقل من ذلك القليل جداً هو الذي يجري توحيده، ليصبح جاهزاً للاستخدام.(٢٢)

٥ – إيجاد الاعتزاز باللغة

مع استقلال البلدان العربية في القرن العشرين عن الاستعمار، نشط الحس الوطني، الذي صاحبه رغبة في بعض تلك البلدان، خاصة ذات الاتجاهات القومية في سياساتها، مثل العراق ومصر وسوريا والجزائر. ومع نشاط الأحزاب القومية في عدد منها، اهتمت المؤسسات العامة ووسائل الإعلام باللغة العربية كثيراً، مما أوجد نهضة حقيقية في استخدام العربية المعاصرة تحدثاً وكتابة، وازداد معه الاعتزاز بتلك اللغة، التي تمثل من وجهة نظر القوميين وسيلة وحدة بين الأقطار المختلفة في أنظمتها السياسية، والمتناحرة أحياناً عسكرياً. ونتيجة لاستيراد كثير من مكونات الحياة المدنية الحديثة، كان لزاماً على مؤسسات التعليم والإعلام الاهتمام بكثير من نواحيها بغرض التعبير عنها بدقة، بما في ذلك القوانين المدنية والدولية ونظم الاتصالات الحديثة وتقنية الصناعة الآلية وثورة المعلومات المتغيرة، وما يصاحب ذلك كله من تداعيات فلسفية وأخلاقية.(٢٣)

لكن العامل الذي ننشده هنا ليس استخدام فكرة سياسية وثقافية مثل هذه بوصفها شعاراً تتوسل به بعض القوى لتحقيق أهداف محددة؛ بل هو خلق الاعتزاز باللغة لدى الناشئة في كل بلد عربي، وتشجيع استخدامها في كافة المجالات، مما يرسخ لدى أهل اللغة الرغبة في ربطها بالإبداع والتلقائية في الاستخدام.

٦ – إعطاء الحوافز وسن القوانين التشريعية

كثير من المتخصصين في الدراسات العربية، وخاصة التقليديين منهم، يظنون أن العربية المعاصرة تحتاج بالدرجة الأولى إلى نوع من الحماية من هجمات اللهجات المحلية واللغات الأجنبية؛ فإذا جرت حمايتها من هذه الأخطار، فإنها ستكون بخير، وسيتعلمها أهلها، ثم يتقنونها ويستخدمونها.

غير أن أصحاب الاتجاه الواقعي، والعارفين بسلوك اللغات الحية وعناصر الاستمرار فيها يوقنون بأن العربية المعاصرة تحتاج دون شك إلى نوع من الاهتمام من المؤسسات الرسمية المعنية بالثقافة والتعليم، ومن المشرعين على وجه الخصوص، لوضع الأطر التشريعية اللازمة من أجل رفع تنافسيتها في الاستخدام اليومي والعلمي، وتوفير الظروف، التي تمكّن المشتغلين بها من رفع مستويات التعبير الدقيق بها. كما تفتقر أساساً إلى مؤسسات مركزية حديثة – عدا عن الجامعات التي تحتوي أقساماً تقليدية تُعنى بها أو المجامع المهترئة التي لا يعرف المنتسبون إليها أولويات العمل الذي تحتاج إليه اللغة الحية – تدعم وجودها على الخارطة العالمية، وتؤكد أن ملايين العرب، الذين يعيشون في وسط العالم القديم، ليسوا أرقاماً على هامش الحياة المعاصرة، بل مازالت لديهم لغة تمثل لهم الهوية.

الهـــوامش :

(١) نبيل علي & نادية حجازي: الفجوة الرقمية – رؤية عربية لمجتمع المعرفة. سلسلة عالم المعرفة ٣١٨ (أغسطس ٢٠٠٥م)، ص ٣٠٦.

(٢) انظر: Florian Coulmas: «Language adaptation».

Language Adaptation، Edited by Florian Coulmas. Cambridge: Cambridge University Press، ١٩٨٩، p. ٢.

(٣) انظر: محمود الذوادي: «في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها». اللسان العربي وإشكالية التلقي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٥). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م، ص ٤٥.

(٤) ينظر في ذلك الدراسات التوليدية بدءاً من: N. Chomsky: Aspects of theory of syntax. Cambridge: Mass.، ١٩٦٥؛ S. Greenbaum (ed.): Acceptability in Language. The Hague، ١٩٧٧.

(٥) يرتبط مصطلح «رؤية العالم» بتصورات المعرفة التي يملكها مستخدم اللغة عن التفاعل الاجتماعي. وهذه المعلومات العامة عن العالم هي أساس فهمنا لا للخطاب فحسب، بل ربما لكل جوانب خبراتنا الحياتية. (ج. ب. براون & ج. يول: تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطني & منير التريكي. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٧م، ص ٢٧٩).

(٦) انظر: أمل الراشد: التخطيط اللغوي للعربية – دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الواقع اللغوي (رسالة ماجستير غير منشورة في قسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود (الرياض)، ٢٠١٠م)، ص ١٨٦.

(٧) انظر: فالح العجمي: «مستويات التعريب في مجالات العلوم وشؤون الحياة المختلفة». ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود (الرياض) في ٢٢ – ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨م، ص ١٧٢.

(٨) انظر: صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية. الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٣م، ص ٧٨.

(٩) انظر: وفاء كامل فايد: بحوث في العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣م، ص ص ٦ – ٧.

(١٠) انظر: Stefan Wild: «Die arabische Schriftsprache der Gegenwart». Grundriss der Arabischen Philologie. Band I: Sprachwissenschaft. herausgegeben von Wolfdietrich Fischer. Wiesbaden: Dr. Ludwig Reichert Verlag، ١٩٨٢، p. ٥٣.

(١١) انظر: حسام الخطيب: اللغة العربية – إضاءات عصرية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، ص ص ١٨ – ٣٢.

(١٢) انظر: محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١م، ص ١١.

(١٣) انظر: المرجع نفسه، ص ٣٠.

(١٤) انظر: عبدالرحمن العارف: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر. طرابلس (ليبيا): دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٣م، ص ٢٣٦.

(١٥) انظر: المرجع نفسه، ص ٢٢٨.

(١٦) انظر: فالح العجمي: «دور اللغة العربية المعاصرة في تشكيل الفكر العربي الحديث». مجلة حوار العرب، ٥/١ (أبريل/ نيسان ٢٠٠٥م)، ص ٣٩.

(١٧) انظر: بسام بركة: «اللغة العربية وتحديات العصر الحديث». مجلة حوار العرب، ٥/١ (أبريل/ نيسان ٢٠٠٥م)، ص ٢٩.

(١٨) انظر: محمد حسن عبدالعزيز: الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٢م، ص ص ٩ – ١٠.

(١٩) انظر: حسام الخطيب: اللغة العربية – إضاءات عصرية، ص ١٦٧.

(٢٠) انظر: د. ر. بلاشير: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: إبراهيم الكيلاني، ط٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤م، ص ٨٩.

(٢١) انظر: فالح العجمي: مستويات التعريب، ص ١٨٩.

(٢٢) انظر: صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، ص ٢٤.

(٢٣) انظر: فالح العجمي: أبعاد العربية – دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقاتها ببقية اللغات السامية. الرياض: مطابع الناشر العربي، ١٩٩٤م، ص ١٨٤.

المراجع العربية:

(١) براون، ج. ب. & يول، ج.: تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي

الزليطني & منير التريكي. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٧م.

(٢) بركة، بسام: «اللغة العربية وتحديات العصر الحديث». مجلة حوار العرب، ٥/١ (أبريل/ نيسان ٢٠٠٥م)، ص ص ٢٤ – ٣٢.

(٣) بلاشير، د. ر.: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: إبراهيم الكيلاني، ط٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤م.

(٤) بلعيد، صالح: اللغة العربية العلمية. الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٣م.

(٥) الخطيب، حسام: اللغة العربية – إضاءات عصرية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

(٦) الذوادي، محمود: «في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها». اللسان العربي وإشكالية التلقي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٥). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م.

(٧) الراشد، أمل: التخطيط اللغوي للعربية – دراسة وصفية تحليلية لمتغيرات الواقع اللغوي (رسالة ماجستير غير منشورة في قسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود (الرياض)، ٢٠١٠م).

(٨) العارف، عبدالرحمن: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر. طرابلس (ليبيا): دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٣م.

(٩) عبدالعزيز، محمد حسن: الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٢م.

(١٠) العجمي، فالح: أبعاد العربية – دراسة في فقه اللغة العربية وتاريخ تطورها وعلاقاتها ببقية اللغات السامية. الرياض: مطابع الناشر العربي، ١٩٩٤م.

(١١) العجمي، فالح: «دور اللغة العربية المعاصرة في تشكيل الفكر العربي الحديث». مجلة حوار العرب، ٥/١ (أبريل/ نيسان ٢٠٠٥م)، ص ص ٣٣ – ٤٠.

(١٢) العجمي، فالح: «مستويات التعريب في مجالات العلوم وشؤون الحياة المختلفة». ندوة تعميم التعريب وتطوير الترجمة في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود (الرياض) في ٢٢ – ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨م، ص ص ١٧١ – ٢١٠.

(١٣) علي، نبيل & حجازي، نادية: الفجوة الرقمية – رؤية عربية لمجتمع المعرفة. سلسلة عالم المعرفة ٣١٨ (أغسطس ٢٠٠٥م).

(١٤) عيد، محمد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١م.

(١٥) فايد، وفاء كامل: بحوث في العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣م.

المراجع الأجنبية:

- Chomsky, N. : Aspects of the theory of syntax. Cambridge: Mass.., ١٩٦٥.
- Coulmas, Florian: «Language adaptation». Language Adaptation, Edited by Florian Coulmas. Cambridge: Cambridge University Press، ١٩٨٩.
- Greenbaum, S. (ed.): Acceptability in Language. The Hague، ١٩٧٧.
- Wild, Stefan: «Die arabische Schriftsprache der Gegenwart». Grundriss der Arabischen Philologie, Band I: Sprachwissenschaft, herausgegeben von Wolfdietrich Fischer. Wiesbaden: Dr. Ludwig Reichert Verlag، ١٩٨٢، pp. ٥١ – ٥٧.